يقترح ان يعتمد اساسا على المبدأين الاتيين :

ـ القرية كتنظيم اقتصادي هي تعاونية زراعية. الامر الذي يستدعي ملكية الفلاحين لجميع مصادر الانتاج ووسائله في نطاق التعاونية مع حقهم الكامل في ادارة تعاونيتهم ادارة ديموقراطية لها كامل الصلاحية في ادارة الانتاج من جهة ووضع الضوابط اللازمة لنجاحه وتطويره وتلتزم هذه الادارة بتوجيهات الدولة عامة فيما يتعلق بنوعية الانتاج الذي يجب ان تتخصص به (نوع الزراعات) واية تعليمات تتعلق بوظيفة القرية التعاونية الدفاعية .

ـ القرية الامامية ليست تدبيرا مؤقتا مرتبطا بوضع معين قائم حاليا وتتطلبه ضرورات الجبهة بظروفها الراهنة وحسب . بل هي جزء لا يتجزأ من التجربة الاشتراكية في القطاع الزراعي على نطاق البلد بكامله ، تتفاعل مع نتائج هذه التجربة مؤثرة ومتأثرة ، مما يعطي المجتمع القائم في تلك المناطق صفة الديمومة ويعطي الانتاج صفته الاجتماعية المتكاملة .

ثانيا ـ الوظيفة الدفاعية للقرية : اذا قبلنا بالوظيفة الاقتصادية للقرية الامامية على الاسس التي بيناها فيما سبق فان الوظيفة الدفاعية للقرية الامامية تصبح مهمة من المهام الاولية لمجتمع القرية، يفترض تحقيقها شروطا معينة من اهمها الدفاع عن الارض والتشبث بها ولتحقيق هذه الشروط يستلزم ما يلي :

١ ـ نوعية سكان القرية : من حيث وعيهم وادراكهم لواجبات الدفاع عن اراضيهم والتشبث بها وامكانياتهم الفعلية للقيام بذلك ، ولا شك بأن اعتماد الانتماء الطبقي اساسا ، وتمليك الارض يخلق الشروط الاقتصادية والاجتماعية السليمة لتحقيق هذه الاهداف .

٢ ـ موقع القرية : ويرتبط بالتخطيط العسكري لخط الجبهة الامامية مع مراعاة الوظيفة الاقتصادية للقرية عند انتقاء الموقع .

٣ ـ تحصين القرية : ويعتمد على ناحيتين :

أ ـ تنظيمية : تتناول شكل توزع المساكن في القرية بحيث يتحقق تبعثر هذه المساكن وتوزعها ضمن مساحة معقولة لا تفقد القرية شكلها الاجتماعي وتؤمن حماية مقبولة ضد اية اغارة ممكنة الوقوع من جانب العدو بحيث يصعب تدميرها ويقلل الخسائر الناجمة عن مثل هذه الاغارات الى أقل حد ممكن .

ب ـ دفاعية : وتتعلق بحماية سكان القرية وذلك بتأمين ملاجىء وخنادق طوارىء يلجأ اليها السكان وخاصة الاطفال والنساء والشيوخ عند الضرورة وتتوزع هذه الملاجىء والخنادق داخل القرية وفي أماكن الانتاج والعمل بحيث تتأمن اسرع امكانية للجوء اليها عند الحاجة .

ولا بد من الاشارة هنا ، الى ان اي تحصين مقبول من الناحية الاقتصادية ، لا يمكن أن يؤمن حماية كاملة في جميع الاحوال ، ويبقى مبدأ القبول بوقوع خسائر بأقل الحدود الممكنة مبدأ عاما ، وذلك لتجنب هدر الاموال في اقامة ملاجىء تصمد للاغارة المباشرة عليها ، والتي لا تبرر اكلافها في جميع الاحوال ميزاتها الدفاعية ، ولذلك يفضل اللجوء الى الخنادق الدفاعية المحفورة في أماكن محددة في القرية وخارجها مع تغطيتها بالمواد المتوفرة محليا والتي يمكن ان يقوم بها السكان انفسهم مع اقامة عدد محدود للغاية من الملاجىء المحصنة جيدا الغاية منها حماية الاطفال والوثائق والمؤن وغيرها من المواد الضرورية .

٤ ـ الجيش الشعبي : ويقوم على اساس الانضواء الطوعي الذي يقبل به سكان القرية عند الاختيار ويعتمد على تدريب جميع القادرين على حمل السلاح من رجال ونساء القرية بجميع أشكاله وبأفضل الاشكال الممكنة مع توزيع السلاح على المتدربين ، بالاضافة الى تأمين كل ما يلزم لاغراض الدفاع المدني مع تدريب عدد كاف من سكان القرية على مثل هذا العمل .

وبشكل عام يجب ان يكون مجتمع القرية جزءا من الجهد العسكري والدفاعي على طول الحدود مع تحديد مهامه وواجباته وشرحها شرحا كافيا وبشكل مستمر لسكان القرى ومن الافضل ربط هذا المجتمع بنوع من العلاقة المرنة مع القيادات العسكرية في المنطقة وخاصة مع الحرس الوطني او بالشكل الذي يضمن استيعاب المواطن لدوره في المعركة ولمسؤوليته تجاه الارض التي يعيش عليها .

٥ ـ التعاون والتفاعل بين سكان القرية